وجهة نظر

بشأن المحاولات الحثيثة الصادقة التي يقودها رئيس الحكومة الحالية ومحافظ البنك المركزي اليمني بشأن الإصلاحات الإقتصادية (المالية والنقدية والمؤسسية) لكبح جماح التضخم والسيطرة على إنهيار العملة الوطنية ووقف التدهور في حياة الناس والمصاعب والتحديات الي تواجه هذه الاصلاحات

إعداد المهندس
خالد عبد الواحد محمد نعمان - رجل أعمال

٩ سبتمبر ٢٠٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وجهة نظر بشأن المحاولات الحثيثة الصادقة التي يقودها رئيس الحكومة الحالية ومحافظ البنك المركزي اليمني بشأن الأصلاحات الأقتصادية (المالية والنقدية والمؤسسية) لكبح جماح التضخم ، والسيطرة على أنهيارالعملة الوطنية ووقف التدهور في حياة الناس ، والمصاعب والتحديات التي تواجه هذه الاصلاحات

أعداد: المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥م

توطئة :

في ظل التوترات الأجتماعية التي شهدتها بعض المحافظات بسبب أنهيارالخدمات (الكهرباء والمياه والتعليم والصحة العامه وصحة البيئة وغيرها)، والتضخم الجامح الذي ساد في ثنايا ألأقتصاد ، وأنهيار سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية ، كل ذلك أدى الى غلاء فاحش ألقى بضلاله على تدهور مربع في حياة الشعب ، وبالذات في مناطق " الشرعية " ، وأضحوا يعبرون عن أستيائهم في الخروج الى الشوارع قي مظاهرات سلمية ، أو في الحديث المكثف في وسائل التواصل الأجتماعي منتقدين سكوت السلطات الحكومية عن هذه الأوضاع المتردية ، بل في محافظة حضرموت ، بدأت الأحتجاجات ، تأخذ طابع شغب وقطع الطرقات ، وتنذر بتوسع الأحتجاجات الى المحافظات الأخرى .

لذلك ، التقط رئيس الحكومة المعين حديثا ، الأستاذ سالم صالح بن بريك ، زمام المبادره، والتي كان يحضر لها منذ بدء تعيينه بالتنسيق الوثيق مع محافظ البنك المركزي اليمني ، والذي كان أيضا يحاول منذ عام ٢٠٢٤م أن يعمل على أصلاحات نقدية جاده، وأخضاع كل البنوك لسيطرة البنك المركزي المعترف به ولكن أصلاحاته تلك ووئدت في حينها . لذلك فقد أتفقا الأخوين رئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي ، لربما بدعم أو بوعود دعم خارجي ، وبدعم سياسي لربما متحفظ من بعض أعضاء مجلس القياده الذن يساهمون بشكل أو بأخر عبر الجهات التي تتبعها في تعقيد الوضع المالي والنقدي من خلال سلسلة الخروقات التي تستأثر بالموارد أو الجيابات التي ينهبونها في مختلف مواقع النشاط الأقتصادي أوفي الطرقات بطرق غير شرعية ولا تستد ألى أي قانون أو تشريعات لائحية ، على أجراء أصلاحات أقتصادية نقديه ومالية ومؤسسية ، تهدف الى السيطرة على الوضع النقدي والمالي ، وأحداث مؤائمة بين السياسات المالية والنقدية ، وما يتبعها من قرارات وأجراءات لأعادة تعبئة الموارد العامه الى قنواتها الشرعيية ، وتنظيم وتحديث وضبط المنظومة البنكية وشركات ومنشآت الصرافة ، للحد من المضاربة بالعملات ومكافحة غسيل الأموال ، عبر ربطها شبكيا بالبنك المركزي اليمني الشرعي والمعترف به دوليا ، وأعادة الثقة بالعملة المحلية ، والحد من عمليات الدولرة والسعودة لمختلف الأنشطة الأقتصادية في البلد .

وعلى الرغم من هذه الأجراءات والقرارات التي أتخذت ، وبداء تنفيذها في شهر أغسطس ٢٠٢٥م ، وقد بدت على أنها قرارات ذات طابع سياسي ، ولكن دعمت بالأجراءات ذات الطابع المالي والنقدي المذكورة أعلاه ، ولكن كان ردود فعلها أيجابيا جدا على الصعيد الشعبي ، ولاقت أرتياحا بين جميع الأوساط ، على الرغم من أن التنفيذ ميدانيا كان سيئا في بعض الأحيان ، وخاصة عندما تدخلت بعض الجهات في السلطات المحلية (كالمامورين في أستعراضات قوة عبر مرافقيهم العسكريون) ليقوموا بتنفيذ بعض الأجراءات خارج عن نطاق السلطات المعنية في الينك المركزي اليمني ، ووزارة الصناعة والتجاره وأجهزة القضاء (النيابة العامه) والأجهزة الأمنية ، وراحوا يغلقون المحلات والمطاعم والشركات وغيرها بشكل عشوائي ، ودون العودة الى ممثلي القطاع الخاص ، وقد تم تدارك هذا الأمر لاحقا بنزول النيابات العامه لتنفيذ الأجراءات .

١. **أبرز القرارات والأجراءات التي أتخذت في أطار خطة الأصلاح الأقتصادي (النقدي والمالي والمؤسسي) المتخذه من قبل الحكومة والبنك المركزي اليمني ووزاة الصناعة والتجارة والنيابة العامه :**

وكانت من أبراز هذه القرارات والأجراءات هي :-

أ - تشديد الرقابة على سوق الصرافة ، وتعزيز متطلبات ألأمتثال لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الأرهاب ، وذلك عبرأغلاق عدد كبيير من شركات ومنشآت الصرافة المخالفة والتي كانت تقوم بالمضاربة على العملات وتنفيذ عمليات غسيل أموال كبري ، وسحب تراخيص ٧٣ شركة ومنشآة

ب - تفعيل مختلف أدوات السياسية النقدية ، ومحاولة أمتصاص السيولة المحلية المتداولة خارج المنظومة البنكية والتي تقدر وفق آخر أحصائيات بحوالي أكثر من ٧٣ % من القاعدة النقدية

ج - تحديث البنية المالية وأنظمة الدفع ، والربط الشيكي بين البنك المركزي اليمني مع كل البنوك وشركات ومنشأت الصرافة لضمان الرقابة على المدفوعات

د - أتخاذ قرارات حكومية ، بألزام كل الجهات الحكومية على المستوى المركزي والمحلي بتوريد الأيرادات العامة المركزية والمحلية وتحويلها الى البنك المركزي اليمني وفروعه ، وعدم السماح بالأحتفاظ باي موارد أوحسابات لهذه الجهات في شركات ومنشآت الصرافة او البنوك المحلية وتحويلها الى حساباتها لدى البنك المركزي وفروعه فقط .

هـ - أتخاذ قرارات حكومية بأن يكون التعامل في جميع أنحاء المناطق والمحافظات المحررة بكل أنواع التعاملات التجارية من بيع وشراء السلع والخدمات والتعاقدات المالية بالعملة الوطنية بالريال اليمني وحظر أستعمال العملات الأجنبية

و – أصدار آلية أستقبال الطلبات المقدمة إلى اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات

و - التنسيق مع القطاع الخاص عبر الغرف التجارية ومع وزارة الصناعة والتجارة ، لأقناع كل المتعاملين في مختلف الأنشطة الأستيرادية والتجارية والخدمية ، بأن يخفضوا أسعار البيع للمستهلكين وفقا لما أستجد من أنخفاض في أسعار العملات الأجنبيه

ز - إصدار عدد من القرارات من النائب العام لتجميد الحسابات البنكية ومنع التعاملات التجارية والماليه لعدد من الكيانات والأسماء التي صدرت بها قرارات وعقوبات دولية أوأقليمية لممارستها غسيل أموال أو تمويل أرهاب كما أصدر النائب العام قرار رقم (٢٠) لعام ٢٠٢٥م لألزام كل جهات الرقابه ، وجهات أنفاذ القانون واللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الأرهاب ، جمع الأستدلالات والمعلومات والتقاريرعن المشمولين بالعقوبات التي يصدرها النائب العام المستنده الى العقوبات الدولية أو الأقليمية أو المحلية ، ووضع آليه واضحة ، للمتابعة الحثيثة لكل الجهات المعنية لأستكمال الملفات عن تلك الكيانات والأشخاص ، للنيابة لأستكمال تقديم المخالفين للقضاء، كما منع القرارالسماح للبنوك بنقل العملة الأجنبية لنقلها خارج اليلاد ، أو نقلها عبر المحافظات ، بأي وسيله من وسائل النقل ، دون الحصول على موافقة البنك المركزي ، كما منع القرار أستيراد أو تصديرأي بضائع عبر موانىء غير رسميه .

٢. <u>النتائج المباشرة لتنفيذ هذه الخطة الأقتصادية العاجلة في الميدان في نطاق سلطة " الشرعية ":</u>

أ) أنخفاض سعر العملة المحلية بيعا ، بالنسبة للدولار من ٢٩٢٨ ريال للدولار الى ١٦١٧ ريال للدولار ، وأنخفض سعر الريال السعودي من ٧٦٥ ريال يمني الى ٤٢٥ ريال للريال السعودي ، وأستمر هذا الأنخفاض النسبي مستقرا حتى الآن بالنسبة لكل قنوات الصرف المحلي (بنوكا وشركات ومنشآت الصرافة) فيما عدى بعض منشآت الصرافة التي خالفت وتم رصدها وأتخذت بحقها أجراءات عقابية بالغلق أو سحب التراخيص منن قبل السلطات في البنك المركزي اليمني ، وكانت نسبة الانخفاض قد وصلت الى ٥٥,٢٣ % حسب أفضل علمنا ، بالرغم من أن البعض قد أحتسبها بنسبة ٤٥ % ، ويعتمد ذلك على سعر صرف الأساس في يوم ماقبل بدء الأنخفاض ، وأصبح الفارق بين البيع والشراء حوالي ٨ ريال بالنسبة للدولار و٣ ريال بالنسبة للريال السعودي وهومانسبته يتراوح مابين ٠,٥ الى ٠,٧ %

ب) تم تشديد الرقابة الميدانية من قبل البنك المركزي على شركات ومنشأت الصرافه ، والسيطرة النسبية على المضاربة على سعر الصرف ، ومحاولة أمتصاص السيولة المحلية من هذه الجهات ،

وتعزيز أجراءات الأمتثال لدى كل البنوك المحلية ومنشآت الصرافة ، وبالذات تجاة عمليات غسيل الأموال من قبل هذه الجهات ، وأتخاذ أجرااات عقابية عبر الأغلاق وسحب التراخيص وفرض غرامات على المخالفين

ج) تم أنجاز الربط الشيكي بين البنك المركزي والبنوك وشركات ومنشآت الصرافة للرقابة على عمليات التحويلات ، ومن خلالها أمكن رصد المخالفات فوريا ، وتم تشجيع أنخراط البنوك في ادخال أنظمة الشمول المالي للتخفيف من التعامل بالنقد الى التعامل الآلي في المدفوعات

د) صدور قرارات حكومية ، قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لعام ٢٠٢٥م بشأن حضر أستخدام العملات الأجنبية بديلا عن العملة الوطنية في المعاملات التجارية والخدمية والتعاقدات المالية في الجمهورية) والتي دعمت بتعميم النائب العام للجمهورية رقم (٦) لعام ٢٠٢٥م ، الذي يجرم المخالفة ، ويحيل المخالفين للأجراءات القانونية

هـ) وصدرت قرارات حكومية ملزمة بتوريد كل الموارد العامة السيادية والمركزية والمحلية ألى الينك المركزي وفروعه ، ومنع احتفاظ الجهات الحكومية المختلفة في السلطات المركزية والمحلية بالأحتفاظ بأي حسابات لها في البنوك المحلية أو شركات ومنشآت الصرافة ، وأغلاق أي حسابات لها في تلك الجهات ، وتحويل أرصدتها الى حسابات لها لدى البنك المركزي اليمني وفروعة ، وبدا التنفيذ ، ولكن يتثاقل من بعض الجهات الحكومية الكبرى ، والتي نطلب من البنك المركزي اليمني أن ينشر الجهات المخالفة لهذه القرارات والذ يقال أنها تجاوزت ١٤٧ جهة حكوميه ،وأتخاذ أجراءات صارمة بحق هذه الجهات الحكومية والبنوك وشركات ومنشآت الصرافة المخالفة للقررات وأحالتها الى النيابة العامة .

و) أصدار قرار بتشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات ، وأعداد آلية لعملها ملزمة لكل البنوك وشركات الصرافة ، وتم الألتزام بها من كل البنوك وشركات الصرافة ، وبالتالي تمت السيطرة بشكل نسبي على حجم الأستيراد والتي لم تتضح نتائجها الفعلية بعد

ز) تجاوب العديد من شركات ومصانع ومستوردي السلع ومحلات البيع والتجارة ، وتقديم الخدمات بالتجاوب الطوعي ، والألزامي في معظم الحالات بتخفيض أسعار البيع للمستهلكين ، بالتدريج ليصل أجمالي الخفض مابين ٢٥ الى ٤٥ % ، والتي شملت العديد من السلع الغذائية والأستهلاكية ، والخدمات الأساسية والتي شابها بعض التجاوزات ، التي سنتحدث عنها لاحقا ، وخاصة وأنها تمت بشكل عشوائي و قسري في معظم الأحيان ، ودون أعتبار للكلف والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها بعض التجار والمصنعين والذين لديهم مخزونات محتسبة بتكاليف أعلى ، في ظل أسعار الصرف السابقة ، والتي لما تراعي مستويات تداول السلع والخدمات بين مصنعين أوتجار أستيراد بالجملة أو بالتجزئة ، وأيضا مفارش الخضار والفواكة وغيرها والتي تعتمد على مايصل من المناطق خارج نطاق سيطرة الشرعية . ومازالت الحملات قائمة على مختلف الأنشطة ، ولكن تم ترشيدها مؤخرا عبر الحملات عبر مندوبي وزارة الصناعة والتجارة ومندوبي النيابة العامة .

الخلاصة ، بأن كل هذه الأجراءات والقرارات ، والنتائج خلقت أرتياحا شعبيا ، ودعما واسعا من كل فئات الشعب لهذه الخطة الأقتصادية ، ولقيت قبولا وأستحسانا عن أداء الحكومة والبنك المركزي وأجهزة الضبط القضائي وبالذات النيابة وأدارة أمن عدن . وخففت الأحتقان الذي كان سائدا قبل البدء بتنفيذ هذه الخطه . ولقيت أيضا أستحسانا مبدئيا من قبل بعض الجهات في الخارج

٣. <u>المصاعب والتحديات والمخاوف من عدم أستدامة نجاح خطة الأصلاحات الأقصادية وماهي المتطلبات التي تضمن أستعادة الثقة بحكومة الشرعية ومؤسساتها واستعادة ثقة الجمهور بالمنظومة البنكية والمصرفية :</u>

ناهيك عن أن هذه الخطة تصطدم بالأنقسام المؤسسي على الصعيد الوطني ووجود سلطتين نقديتين (أحدهما معترف بها شرعيا ودوليا ، وأخري غير معترف بها) وعملة وطنية واحدة لها سعرين مختلفين ، وسوق منقسم ، وكثافة سكانية مختلفة (الأغلبية) تحت سيطرة " سلطة أمر واقع " المصنفه أمريكيا بأنها " سلطة أرهابية " ، ولكنها تمارس حرب أقتصادية بأدوات مختلفة على سلطة الشرعية ، ولكن

أيضا فأنها ترتبط بمناطق سلطة الشرعية بتبادل تجاري حيث تصدر لها الخضار والفواكة والقات ، وغيرها من المنتجات والسلع المهربة ، وتؤول لها عوائد هذا التبادل التجار بالعملة الأجتبية ، وأيضا تتحكم بجزء كبير من تحويلات المغتربين بنتيجة الكثاقة السكانية ، والتي تجعل من هذه المزايا والمثالب ، عنصرا للتأثر السلبي على أي أصلاحات أقتصادية تحقق في مناطق سيطرة الشرعية ،

ولكن للأسف بأن هناك جملة من التحديات والمخاوف التي تهدد أمكانية أستدامة النجاح في تنفيذ خطة ألأصلاحات الأقتصادية ، وأستعادة الثقة بالمنظومة البنكية والمصرفية في مناطق سيطرة الشرعية ، لعل أهمها الأختلالات الهيكلية في الموازين الأقتصادية المختلفة ، والتدهور في كل مؤشرات الأقتصاد الكلي والأوضاع النقدية والمالية الراهنة ، والأختلالات في الوضع المؤسسي لأجهزة ومؤسسات الدولة ، كما سنبينها بالتفصيل تحت العناوين التالية ، مستندين الى البيانات الرسمية الصادره عن البنك المركزي اليمني في آخر أصداراته في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤م ، والذي صدر في مطلع عام ٢٠٢٥م ، ومضاهات تلك البيانات ببيانات عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقاريرها الأقتصادية عن الجمهورية اليمنية :-

(أ) – <u>وضع القاعدة النقدية ومكوناتها والمخاطر الناتجة عنها</u> :

يبين الجدول أدناه أخر وضع للقاعدة النقدية ومكوناتها :

<u>بالمليار ريال</u>

الرقم	المؤشر	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٤	التغير المطلق	نسبة التغير السنوي %
١	النقد المصدر	٣,٥٥٨٨.٢	٣,٦٤٦,٠	٥٧,٨	٪١,٦١.
	النقد المتداول خارج البنوك:	٣,٢٩٥,٤	٣,٢٩٤,٢	-١,٢	٪٠,٤-
	النقدية في خزائن البنوك :	٢٩٢,٨	٣٥١,٨	٥٩	٪٢٠
٢	أرصدة الينوك لدى البنك المركزي	٦٣٠,٦	٨٦٤,٦	٢٣٤,٠	% ٣٧,٠٦
	القاعدة النقديه (١ + ٢)	٤,٢١٨,٨	٤,٥١٠,٦	٢٩١,٢	% ٦,٩٢

الجدول رقم (١) : القاعدة النقدية ومكوناتها

ومن تحليل بيانات الجدول أعلاه ، يتضح أن هناك جانب أيجابي يتمثل في أن النقد المصدر من قبل البنك المركزي الذي ضخة ألى شرايين الأقتصاد كعملة متداولة وجزء منه كنقدية لم يرتتفع الآ بنسبة ضئيلة ، لا تتجاوز ١,٦١ % ، ولكن هذا النسبة الضئيلة لم تذهب الى النقدية خارج البنوك ، ولكن ذهبت الى النقدية ي خزائن البنوك التي أرتفعت بنسبة ٢٠ % ، وهذا يؤكد على صحة التزام البنك المركزي بشأن الحرص على عدم زيادة السيولة في الأقتصاد ، بل سعى ألى أمتصاص الى امتصاص الفائض منها تدريجيا وتحويلها الى خزائن البنوك ، ولكن الجانب السلبي في هذاالجدول ، بأن حجم السيولة النقدية المتداول خارج البنوك مازال يشكل نسبة كبيرة من أجمالي القاعدة النقدية (بالرغم من أنخفاظة بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٠,٤ % بين عام ٢٠٢٣ و عام ٢٠٢٤م ولكن مازالت نسبته الى أجمالي القاعدة النقدية في عام ٢٠٢٤م يصل الى مانسبته ٧٣,٠٤ % ، وهذا مانوهنا عنه شخصيا في اللقاء مع قيادة البنك المركزي اليمني (وكلاء البنك المركزي اليمني لشئون الرقابة على البنوك والعلاقات الخارجية مع مجموعة من رجال الأعمال من منتسبي الغرفة التجارية والصناعية بعدن) بأن هذه السيولة النقدية الكبيرة خارج البنوك هي التي يتم المضاربة بها في شركات ومنشآت الصرافة والتي ترفع سعر الصرف ، ومالم يتم السيطرة على هذه الكتلة النقدية الكبيرة ، فلاتوجد ضمانات لأستدامة سعر الصرف .

وعند الأنتقال الى تحليل الوضع النقدي حسب مكوناته العرض النقدي الموسع M2 ، والعرض النقدي M1 والتغييرات التي حدثت فيه خلال عامي ٢٠٢٣م و عام ٢٠٢٤م ، وماهي آثاره على أستدامة خطة الأصلاح الأقتصادي فاننا يكمن أن نجملها في الجدول التالي : -

بالمليار ريال

الموشر	عام ٢٠٢٣م	عام ٢٠٢٤م	التغير المطلق	التغير النسبي %
العرض النقدي الموسع M1+M2	11,449	13,502	2,053	17.93
النقد	4,469.6	4,535.7	66.1	1.48
شبه النقد	6,979	8,967	1,988	28.49
ودائع عملة أجنبية	5,818	7,999.9	2,181.9	37.5
ودائع تحت الطلب	1,174	1,242	68	5.80
العملة المتداولة خارج البنوك	3,295	3,294	-1	-0.03
صافي الأصول الأجنبية	408	-2,511.6	-2,919.6	-715.59
صافي الأصول المحلية :-	11,040	16,014	4,974	-45.1
منها حكومي	9,104.8	9,784	679.2	7.46
منها غير حكومي	1,837.7	2,427.3	589.6	32.08
منها أخرى	(98.3)	(3,803)	-3,704.7	3,768.77

الجدول رقم (٢) : نظرة عامه على المؤشرات النقدية الكلية

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول أن التوسع قي الزيادة في العرض النقدي الموسع M2 ، يعود الى الزياده في شبه النقد بنسبة % 28.49 وهو يعود إلى تفضيل المودعين الى الأحتفاظ بالأموال في ودائع التوفير أو الودائع لآجل ، مدفوعة بأسعار فائدة جذابه ، وتتركز تلك الزيادة في ودائع بالعملة الأجنبية ، حيث يفضل المودعون بتحويل أرصدتهم من العملات المحلية ألى الأجنبية تحوطا من عدم أستقرار صرف العملة ، والتحوط ضد التضخم . ومن المحتمل أن يزداد شبه النقد في العام الحالي نتيجة لأنتقال ٨ بنوك رئيسه مراكزها من صنعاء الى عدن .

(ب) – تدهورالأصول الأجنبية والمحلية والمخاطر الناجمة عنها :

لأستيعاب فهم مايقصد ب "الأصول الأجنبية " ، هو صافي العمليات المالية للجهاز المصرفي بما في ذلك البنك المركزي اليمني ، مع العالم الخارجي في فترة زمنية محدده . وأستنادا الى الجدول رقم (٢) أعلاه ، فقد شهد صاقي ألأصول الأجنبية تدهورا دراماتيكيا متحولا من قيمة أيجابيه بلغت 408 مليار في عام ٢٠٢٣م إلى قيمة سالبه بلغت 2,511.6 مليار سالب في عام ٢٠٢٤م ، ويشير ذلك الى تدهور كبير في المركز الخارجي للجهاز المصرفي ، متحولا من مركز دائن صاف إلى مركزمدين صاف تجاه بقية العالم ، ويشير ذلك الى ضغط كبيرعلى الأرصدة الخارجية للبلاد ، بنتيجة العجز المستمر في الحساب الجاري (تجاوز الواردات الصادرات وبالذات مع أستمرار توقف الصادرات النفطية والغازية ، واستمرار النزف لأستيراد المشتقات النفطية للكهرباء والسوق المحلية بسبب توقف تشغيل مصفاة عدن . وهذا الوضع يجعل الوضع أكثر عرضة للصدمات الخارجية ، ويعمل ضغوطا على سعر صرف العمله المحلية ، ممايعقد وضع البنك المركزي اليمني لأدارة سعرالصرف للحفاظ على سعر العملة ، والأمر الذي سيستنزف الأحتياطات الرسمية (حتى وأن كانت متاحة) للدفاع عن العملة

أما صافي الأصول المحلية ، فيقصد به صافي اقراض الجهاز المصرفي للأقتصاد المحلي ، وهو الآخر شهد تدهورا بلغ 4,974 مليار ريال بنسبة أنخفاض قدره ٤٥,١ %، وقد بلغ أجمالي الأقتراض المباشر من البنك المركزي للحكومة حتى عام ٢٠٢٤م مبلغ 6,585.3 مليار ريال وهو يشكل ٩٣,٤٩ % من أجمالي الدين الداخلي ، وأذا ما أضفنا الدين العام الداخلي المسجل في صنعاء قبل نقل البنك المركزي ألى عدن والذي كان مسجلا ب٤,٨ ترليون ريال ، ليصبح أجمالي الدين العام الكلي ١١,٣٨ ترليون ريال . وستظل الحكومة تعتمد على الأقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز ، أذا لم تتحسن مواردها وتستأنف تصديرالنفط والغاز وأستعادة

كل مواردها الضائعة والمنهوبة ، وترشيد الأنفاق ، وطبعا ظل ومازال البنك المركزي اليمني ، يخرق قانونة بسقوف الأقراض الحكومي ، وذلك مما يجعل وضعه صعبا في أدارة الأصول المحلية ، وتنفيذ خطنه الأقتصادية.

(ج) – مخاطر إستمرار تسرب الموارد العامه السيادية المركزية والمحلية الى خارج قنوات البنك المركزي وفروعه ، والجبايات التى تجبى من الجهات السياسيه والميشياويه خارج النظام وبمخالفة بينه للدستور والقوانين الفرعية ، والأحتفاظ بها لدى شركات ومنشآت الصرافه والبنوك المحلية بأسماء تلك الجهات أو بعض السلطات المحلية:

لقد نسب الى محافظ البنك المركزي اليمني ، بأن هناك أكثر من ١٤٧ جهة حكومية على مستوي مناطق ومحافظات الجمهورية المحررة ، والتي تقع تحت سلطة الشرعية ، بأنها لأتورد الأيرادات العامة السياديه والأيرادات المركزية والمحلية ألى البنك المركزي وفروعة ، وبالرغم من القرارات الحكومية الملزمة من مختلف المستويات ، بمافيها لجنة الموارد ، الأ أن كثير من الجهات والمؤسسات الحكومية والسلطات المحلية ، مازالت تتلكاء في تنفييذ هذه القرارات ، بل ومازالت الجبايات ، تجبى في كل مفاصل النشاط الأقتصادي وفي مختلف النقاط العسكرية والمليشاوية ونقاط السلطات المحليه ، تحت تسميات مختلفة ، على مسار الطرقات بين المحافظات ، وحتى في أطار المحافظة الواحده ، ومنها رسوم تحسين المحافظات ، وتذهب هذه الأيرادات والجبايات الى حسابات خاصة لهذه الجهات وتودع في شركات ومنشآت الصرافه أو في حسابات خاصة لدى البنوك المحلية ، ولا توجد بها أي بيانات عنها لدى البنك المركزي وحتى لدى وزارة المالية. أن أستمرار هذا الوضع بعد مضي حوالي مايقرب من شهر على أقرار خطة الأصلاحات الأقتصاديه ، لاشك يقوض نجاح الخطة ويفت من عضد الجهود التي تبذلها قيادة الحكومة والبنك المركزي اليمني . ولابد من أجراءات صارمة تجاه قيادات هذه الجهات الحكومية المتهربة من تنفيذ القرارات ، بمافيها الأقالة والأحالة للنيابة العامه

(د) مخاطر التوسع في أنشاء والترخيص لبنوك أسلامية (للتمويل الأصغر) وتجارية جديدة ، في ظل أحتفاظها بشركات ومنشأت الصرافة الخاصة بها ، والترخيص لعدد مهول من شركات ومنشآت الصرافه ، في ظل محدودية حجم السوق النقدي والمالي والوضع الأقتصادي الصعب الراهن ، والذي ينئ تحت وطأة تدهور المؤشرات الأقتصادية الكلية ، والوضع المؤسسي المتشظي والمتدهور :

لقد رخص من قبل البنك المركزي لعدد كبير من البنوك الأسلامية للتمويل الأصغر والبنوك التجارية ، والألاف من شركات ومنشآت الصرافة ، دون بذل العناية الأزمة للتحقق من مصادر أموال الملاك والمساهمين في هذه البنوك ، وشركات ومنشآت الصرافة ، وقد بلغ عدد البنوك الأسلامية والتجارية المرخصة سابقا والمستحدثه بنكا ، أما شركات ومنشآت الصرافة ، فقد بلغت حوالي أكثر من ٣٠٠ شركه ومنشآة فقط في مناطق سلطة الشرعية ، أما في نطاق سلطة " الأمرالواقع " فأنها بالمئات أيضا . والمفارقة أن بعض البنوك الجديدة ظلت ، تعمل كبنوك ظلت تحتفظ بمنشآت الصرافة السابقة لها ، وذلك يتناقض مع شروط منها تراخيص أنشاء البنوك ، وأصبحت تعمل كبنوك رسمية ، وتعمل كشركات ومنشآت صرافه بشكل مزدوج ، والأدهي من أن كل هذه الشركات والمنشآت أستحدثت لها أنظمة شبكات خاصة بها ، تعمل على تحويلات فيما بينها أو من جهات أخرى ، خارج عن رقابة وتدخل البنك المركزي اليمني ، وأعتقد أن هذه الشبكات مازالت قائمة "كالنجم الأحمر " وغيرها . وهو مايجب على البنك المركزي اليمني ، أن يتدخل لألغاء هذه الأزدواجية بكل أشكالها . كما أن هذا العدد المهول من البنوك وشركات ومنشآت الصرافة ، يفوق بشكل كبير حجم السوق النقدي والمالي والوضع الأقتصادي . لذلك ، فان انشطة المضاربة في العملات ، وغسيل الأموال تنشط في ظل هذه البيئة المنفلته من المعايير والمتطلبات لسلامة الأوضاع البنكية والنقدية . وقد قام البنك المركزي مؤخرا بأغلاق وسحب تراخيص أكثر من ٥٧ شركة ومنشآت صرافة مخالفة ، ولكن مازال الأمر يحتاج الى جهود جادة من النزول والرقابة على المخالفات وتقليص العدد الكبير من هذه الشركات والمنشأت المخالفة لتعليمات البنك المركزي ، والتي تنشط في المضاربة بالعملات وتمارس غسيل الأموال والتي تعمل بشكل مزدوج في أعمال الصرافة والبنوك

(هـ) مخاطر أستمرار التهريب الموسع عبر المنافذ البرية في المهرة وحضرموت وبعض السواحل الجنوبية والغربية ، والتهرب الجمركي والتهريب لكل السلع والممنوعات (الأسلحة والذخائر والخمور والأدوية

والمبيدات والمخدرات وبعض السلع المحظورة وغيرها) ، وبعضها تتسرب ألى الحوثيون والى مناطقهم ، وتفقد الدولة المليارت من عائد هذا التهريب والتهرب الجمركي :

مازال التهريب والتهرب الجمركي قائما وبشكل مكثف عبر المنافذ البرية في كل من المهرة وحضرموت وبعض السواحل الجنوبية والغربية لكل أنواع السلع بمافيها الممنوعات المذكورة أعلاه ، ويأتي كل ذلك من الأمارات والسعودية وعمان ، وتأتي هذه البضائع على قاطرات كبيرة تشمل كميات كبيرة من السلع والممنوعات بمختلف أنواعها ولعدد من التجاروالمهربين ، وبعضها يتسلل الى مناطق سيطرة الحوثيون ، ومعظمها لمنتجات ليست من الأنتاج المحلي لهذه البلدان ، ولكنها من منتجات بلدان أخرى ، ويجد المهربون ، تمرير هذه الشحنات عبر هذه البلدان للتهرب من الحظر على هذه السلع ، وأيضا للتهرب من الضرائب والجمارك المقرره وفق القوانين المرعية ، وتعامل في هذه المنافذ على أساس " Bulk " متنوعة وتعامل ببيان جمركي واحد ، وبفواتير مزورة ، وتتسرب عبر هذه المنافذ مليارات الريال من العوائد والأيرادات التي تعتبر منهوبة ويستفيد منها المهربون ، وتحرم منها الخزانة العامة للدولة . وطبعا لايمكن أن يتم الرصد الآلي للبيانات الجمركية في هذه المنافذ ، لأنها لاتفتح بأسماء المستوردون الحقيقيون ولا بأرقامهم الضريبة ولا بالفواتيرالأصلية ولا بشهادات المنشأء ولا بمنافست رسمي صادر عن جهة التصدير ، وبأسم المخلصين الجمركيون " السفري " أو حتى باسم سواق القواطر ، ولذلك لانظهر هذه البيانات في مستوردات المكلفين بالضرائب (لا في ضريبة المبيعات ولا في ضريبة الدخل) وهكذا يضيع حجم كبير من الأيرادات العامه (الجمركية والضريبية) بسبب السماح للمنافذ البرية يتمرير هذه الشحنات ، بينما المفترض ، أن تكون المنافذ البرية مخصصة لمرور منتجات الدول المجاورة ، وليس البضائع التجارية التي منشأؤها غير الدول المجاورة . لذلك يجب الوقف الفوري للسماح بمرور بضائع تجارية مستوردة من البلدان غير بلدان الجوار ، الآ عبر الموانى البحرية والجوية ، والتي تخضع فيها المستوردات لوجود منافست صادر عن جهة الشحن البحرية أو الجوية ، وفيها كل التفاصيل عن الشحنات ومكوناتها وأحجامها وأسماء مستورديها وموانى شحنها ، ثم ترفق بها الفواتير الأصلية معمدة من قبل الغرف التجارية في بلد المنشاء أو بلد التصدير ، مع شهادة منشاء فيها كل التفاصيل عن الشحنة . لذلك تخضع تلك الشحنات للمعاملات الجمركية الموثوقة نسبيا ، وتظهر بياناتها في الأحصائيات الجمركية التي تذهب نسخ منها لمصلحة الضرائب للأستفادة منها عند المحاسبة الضريبية للمكلف سنويا أوشهريا بالنسبة لضريبة المبيعات . لذا يجب على الحكومه ، أن تصدر قرارا بوقف شحن البضائع ذات المنشاء غير دول الجوار ، من المرور عبر المنافذ البرية وأيضا ضبط المنافذ البحرية الأخرى الواقعة تحت نطاق سلطة الشرعية والتي تهرب عبر كل الممنوعات من الأسلحة والذخائر والمخدرات والخمور .

(و) مخاطر الأستمرار بالعمل فى الحكومة بدون ميزانية عمومية سنوية مقره أصوليا ودستوريا من قبل الجهة المختصة (مجلس النواب) ، وعدم وجود حسابات ختامية للدولة على مدى سنوات الحرب كلها ، كل ذلك يقوض العمل المالي النظامي الشرعي ، وأمكانية الرقابة والمحاسبة على موارد الدولة ونفقاتها ، بل ويعطي الجهات الحكومية ومؤسساتها والسلطات المحلية ، الفرصة والمبرر لتجاوز القانون والنظام المالي ، تحت مبرر عدم وجود مخصصات لها في أطار موازنات السلطات المحلية والمركزية ، والأنكاء من ذلك ، أنه صدر قراررئاسي سابق، مخالف دستوريا ، أن سمح لبعض المحافظات من أن تستأثر على ٢٠ % من الموارد السيادية العامة والمركزية لصالح هذه المحافظات ، على أساس أن تنفق لمشاريع تنموية في هذه المحافظات ، ولكن لم تقدم أي من سلطات المحافظات المصرح لها بأقتطاع موارد عامه أية تقارير محاسبية معمدة من أجهزة الرقابة والمحاسبة ، حول التصرف بهذه المخصصات التى أستقطعت من الموارد العامه :

لقد تداركت الحكومه هذا الخلل الكبير في أدائها السابق ، وأصدرت قرار يقضي بأنشاء لجنة موسعة لأعداد ميزانيه عامه لعام ٢٠٢٦م ، أسوة بما كان يعمل في زمن ماقبل الحرب ، ولكن ذلك ليس كافيا ، بل مازال هناك متسعا من الوقت ، لأعداد موازنة مؤقته لما تبقى من عام ٢٠٢٥م ، وتدرج فيها ماتم فعليا من أيرادات ونفقات ومخصصات ، وأي بنود تم صرفها وأنفاقها أو تخصيصها منذ بداية عام ٢٠٢٥م ، وتقديمها على وجه السرعة لأقرارها من قبل مجلس النواب . وعلى الحكومة أيضا أن تطلب من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والأجهزة الرقابية الأخرى ، أن تستكمل أعداد الحسابات الختامية للدولة للسنوات السابقة ، وتعد تقارير تفصيلية عن الفساد والخروقات والمخالفات التي تمت في كل أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وتقدم كل مايتعلق بالمسآلة

والمحاسبة الى أجهزة الضبط القضائي من نيابات وأجهزة أمن أخرى . كما أن على الحكومة ، أن تصدر قرارا بشكل فوري لوقف الأستقطاعات من موارد الدولة التي تمنح لبعض المحافظات بواقع ٢٠ % ، لأنها مخالفة دستورية ، وهي تساهم في أستنزاف الموارد العامه ، في ظل توقف تصدير النفط والغاز ، على أن تطلب حسابات ختامية عن كل ما صرف لهذه المحافظات وكيف جرى التصرف بها ، على أن تخضع تلك الحسابات للرقابة والمصادقة عليها من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .

(ز) المخاطر الناتجة عن ضبابية صياغة آلية أستقبال الطلبات الى اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات وعدم التشاور الكافي بشأنها مسبقا مع أصحاب المصلحة ، القطاع الخاص بمختلف مكوناته (مصنعين ، تجار أستيراد ، تجار جملة ، تجار مفرق ، تجار خدمات ، وأرزقيه) ، وفرضها من الطرف الحكومي بتشدد مع عدم أستشعار آثارها القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى :

للأسف وضعت آلية أستقبال الطلبات لتنظيم وتمويل الواردات ، على عجل ومن قبل أعضاء معظمهم موظفون حكوميون وبمشاركة رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن فقط كممثلا وحيدا للقطاع الخاص، ولم تدرس هذه الآلية بعناية وبالتشارو مع أصحاب المصلحة ، القطاع الخاص بمختلف مكوناته (مصنعين ، تجار أستيراد ، تجار جملة ، تجار مفرق ، تجار خدمات ، وأرزقيه وخلافه) ، على الرغم من وجود لجنة فنية فرعية مثل فيها أحد ممثلي المجموعات الصناعية والآخر من مستوردي المواد الغذائية ، ولكن الموضوع كلفت على عجل ، دون الأخذ بعين الأعتبار أن هناك مليارات الريالات التي تتحصل يوميا عن علميات البيع والشراء لكل أنواع السلع والخدمات ، ولم يحدد في ألالية ، أين ستذهب هذه الأموال ، وأين ستستقر ، هل في البنوك أو لدى الصرافين ، ولأن بعضها مقابل ألتزامات لشراء السلع المباعة أو مدخلات الصناعات او الخدمات المقدمة ، وبعضها لابد أن تسدد بالعملات الأجنبية كالمستوردات الخارجية أو تلك التي السلع التي تصدر من مناطق سيطرة سلطة الامر الواقع كالخضار والفواكه والقات وغيرها . ولم تحدد اللائحة كيف ستدبر هذه الألتزامات ، ومن أين ؟ وقد منعت التحويلات ، ومنعت المصارفة !! ، وحتى عندما طلب من البنوك تمويل ألأستيراد عبر المصارفة ، من اين ستاتي البنوك بالعملة الأجنبية وهم منعوا من المصارفة ، الاّ بأذن مسبق ، هل يعقل أن تتخلى البنوك عن ودائعها للمودعين بالعملات الأجنبية للمصارفة للأستيراد ، وهذه الودائع هي أصلا ليست ملكا للبنك ، وأنما هي ملكا للمودعين ، وهي جزء من " شبة النقد " التي تدخل في العرض النقدي الموسع . وطبعا أحتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية ، لا تفي بتمويل الأستيراد ، وميزان المدفوعات - كما سنستعرضه لاحقا - هو معجز . أذن من أين سيتم تمويل المصارفه للأستيراد ، أذا لم يسمح للبنوك ، أن تسحب العملات الأجنبية من السوق ، والتي هي عبارة عن تحويلات المغتربين والمدفوعات التي تأتي من الخارج بشكل تمويلات من دول التحالف على مليشياتها أو عبر التحويلات التي تتم عبر المنظمات الأقليمية والدوليه . ولا ضير أن يتولى ذلك الينك المركزي اليمني عبر ألزام كل أنواع التمويلات الخارجية أو تحويلات المغتربين أن تصب أليها عبر البنوك المحلية التي لها فروع او مراسلين وحسابات في دول الأغتراب ، يمكنها أن تستقطب تحويلات المغتربين والتحويلات الأخرى . كل ذلك لم تحدده الآلية المقره ، ولابد من تعديلاتها بما يتوافق مع ملاحظاتنا هذه . ولأضير أن تحصر المصارفة بالنسبة لتجار الاستيراد المعتمدين من قبل وزارة التجارة والصناعة، في البنوك وشركات الصرافة، ويلزم الاحتفاظ بناتج هذه المصارفة في حساب البنك الخاصة بالمستوردين الى حين تراكمها الى حين تصل الى الحد الكافي للمبلغ المراد الاستيراد به، وذلك بتمويل مباشر من قبل المستورد ذاته بموجب فاتورة أولية Proforma Invoice صادره من المصدر وفق الشروط التي تقتضيها الآليه. وإذا لدى البنك المركزي اليمني أي أمكانية لتمويل الأستيراد لبعض السلع الأستراتيجيه كالمواد الغذائية عبر موارده الخاصة او عبر أي برامج دعم خارجي كالودائع السابقه ، قيمكنه أن يضع الشروط التي يريدها . ويجدر الأشارة الى ان عدد من الأيام التي مرت منذ بدء تنفيذ هذه الآلية المقرره ، فقد أنخفض حجم الأستيراد الرسمي عبر هذه الآلية ، وبدأت تظهر بوادر شحة في بعض السلع كالمواد الخام والسلع الأساسية ، والي سيؤدي الى ندرة فيها وبالتالي سترتفع أسعارها وفقا لقانون العرض والطلب . لذا لابد من أعادة صياغة الآلية لأزالة النواقص والغموض فيها حتى يظهر الأثر المرجو منها في تخفيض الطلب على العملات الأجنبية وتوجيهها الى مصارفها بعيدا عن المضاربة بها أو تهريبها

ح) – المخاطر الناتجة عن أستمرار صرف " الأعاشات " والتحويلات والمرتبات لجيش كبير من المسئولين في أطار الحكومة الشرعية أو المتواجدين في الخارج بالعملة الأجنبية بما في ذلك الوزراء الحاليون ونوابهم والوكلاء والمسئولون السابقون ، ولأعضاء المجالس النيابية والشوروية ، والأعلاميون وغيرهم ، والذي يشكل عبئا كبيرا على المالية العامه :

لقد اثير الكثير من اللغط والأنتقادات الحادة من مختلف فئات الشعب في مختلف وسائل التواصل الأجتماعي حول ملف " الأعاشات " أو "المرتبات " أو "المخصصات" التي تصرف بالعملات الأجنبية المختلفة (الدولار والريال السعودي والدرهم الأماراتي) التي تمنح لشرائح واسعة من المسئولين الحكوميون في مختلف المستويات الحاليون والسابقون والأعلاميون ، بما فيهم التشكيلات القيادية والفرق والهيئات التي شكلت وفق قرار نقل السلطه بين الرئيس السابق المشير عبد ربة منصور هادي والمجلس الرئاسي في ٧ ابريل ٢٠٢٢م والمسشارون السابقون واللاحقون ، في مختلف المستويات ، وحتى المسئولون السابقون ، اللذين أنتفت صفاتهم كمسئولون حكوميون منذ فترة طويلة ويعيشون في الخارج ، بمافيهم القيادات العسكرية والأمنية والتي تتبع تشكيلات سياسية / مليشاوية ،تمول من دول خارجية . وللأسف ، تم تداول كشوفات عديدة حول هذه الاعاشات والمرتبات والمخصصات في وسائل التواصل الأجتماعي المختلفة ، وهي متناقضة وليس لها مصدر موثوق أكان حكومي أو غيره . وهذا اللغط والتشكيك المجتمعي ، ناتج عن الصمت المطبق من قبل أي جهة أو مصدر حكومي ليوضح الحقيقة عن هذه الاعاشة والمرتبات والمخصصات وكم حجمها وماهي مصادر تمويلها ومن هم المستفيدون منها ، وعبر أي قنوات تمرفيها هذه أاموال ، وماهي الأعباء التي تتحملها الدولة عن هذه الأموال . ولاشك أن هذه الأموال التي تصرف مهما كان مصدرها فأنها تؤثر على أي أصلاحات أقتصادية في عدد من الجوانب ، وتؤثر بشكل مياشر على أسعار الصرف ، لأن هذه الأموال تضخ عبر قنوات البنوك المستحدثة أو شركات ومنشآت الصرافة ، وهي التي تستخدم في المضاربة أوفي ألأستهلاك الترفي والعيش الرغيد للمستفيدين منها ، وتستنزف في أسواق القات والمطاعم الفاخرة . وتخلق طبقة من المستفيدين متميزين عن باقي فئات الشعب من الموظفين الحكوميون والذين يستلمون رواتبهم بالعملة المحلية والتي حتى لا يستلمونها بأنتظام كل شهر ، وأصبح حتى الفئة التي كانت متميزه في رواتيها (كمنتسبي الجامعات ومنتسبيي السلطة القضائية والعاملين في البنوك وغيرهم) ، أصبحوا " فقراء " لا تكفيهم رواتبهم للعيش بكرامة ، ناهيك عن المعلمون ، وأصحاب المعاشات وغيرهم الذين يعيشون في حالة من "الفقر المدقع " . هذا التمايز الطبقي المستحدث ، يخلق نقمة كبيرة بين من يستلمون بالعملات الأجنبية ، ومن يستلمون بالعمة المحلية ، ويولد الضغائن والنقمة على الحكومة والشرعية عموما .

لذا لابد من وقف هذه " المهزلة " في توزيع الأعاشات والرواتب والمخصصات بالعملات الأجنبية ، ووقفها أو تقنينها الى أقصى حد . وتطبيق بشكل صارم كل القوانين الخاصه بالخدمة المدنية والعسكرية والأمنية والتقاعد على كل الذين يستلمون رواتب ومعاشات على نحو موحد في جميع المستويات ، والاَّ فان أي أصلاحات لن يكتب لها النجاح ، وستقوض كل الجهود التي بذلت حتى الآن .

(ط) – المخاطر الناتجة عن هشاشة الوضع المؤسسي القائم في مؤسسات " الشرعية " بمختلف مستوياتها وخلال كل سنوات الحرب الممتده من ٢٥ مارس ٢٠١٥م وحتى ماقبل ذلك منذ أنقلاب "الحوثيون " بالشراكة مع الرئيس السايق في سبتمبر ٢٠١٤م على الدولة وأختطافها ، وألى الأن . بداء من فترة الرئيس " الشرعي السابق " ومجلس القياده الحالي ، والحكومات المتعاقبة ، وقيادات البنك المركزي اليمني منذ أنتقاله ألى عدن في سبتمبر ٢٠١٦م ، وقيادات السلطات المحلية وقيادات أجهزة ومؤسسات الدولة ، والتي سادت خلالها المحاصصة الحزبية / السياسية / المناطقية في كل القرارات والتعينات ، والتي اقضت الى تفشي ظاهر الفساد والأفساد وترهل وهشاشة الوضع المؤسسي للدولة ، وليس ذلك ، بل أفضت الى فقدان مقومات السيادة للدولة من خلال التدخلات للدول الأخرى في التحكم بالقرار السياسي والأقتصادي والمالي والأمني والعسكري ، ووصل الأمر الى تواجد بعض القوات الأجنبية في الأراضي اليمنية دون أي حرج أومسآلة أوأعتراض ، بل وتدخلت في قصف القوات الحكومية في بعض الأحداث ، وفي ظل هذا الواقع الهش للوضع المؤسسي ، تمادى بعض المسئولون الحكوميون في مختلف المستويات في أصدار التعيينات لوكلاء ولمستشارون ولمدراء عموم خارج عن نطاق قانون الخدمة وخارج عن صلاحيات مستويات القيادات المخولة بتعيين الوكلاء والمدراء العموم

بقرارات رسمية جهورية أو قرارات رئيس مجلس الوزراء ، وبذلك تضخمت هياكل الأجهزة والمؤسسات الحكومية ، ولم يجد بعض المسئولون ، الغضاضه أو الخشية في تعيين أقاربهم أو أبناء مناطقهم في مناصب قيادية داخل وزاراتهم وأجهزتهم ومؤسساتهم ، وهم أصلا من غير موظفي الخدمة المدنية ، ولم يسآلهم أحد على هذه المخالفات :

لا يخفى على أحد ، ولا يستطيع أحدا أن ينكر ما وصل إليه الوضع المؤسسي القائم في مؤسسات "الشرعية " بمختلف مستوياتها ، من هشاسة وترهل وحالة من الفساد والأفساد ، وغياب المسآلة والمحاسبة ، وفقدان الكثير من مقومات الدولة وأساسها وهي " الحوكمة " و فقدان مقومات " السيادة " و " الأستقلالية " في قراراتها . خلال فترة الحرب التي دامت حتى الآن أكثر من ١٠ سنوات عجاف ، تداعت فيه ليس مقومات الدولة فقط ولكان سأت وتدهورت كل أنواع الخدمات ، بل وأصبح دفع الرواتب بالعملات المحلية ، صعبا على منتسبي الدولة في الداخل ، وسهل المنال على " المنتسبين " للدولة المهاجرين في الخارج .

فبدءا من تشكيلات مختلف مستويات قيادات الدولة في " الشرعية " فقد ساد أختيارها على معايير المحاصصة الحزبية / السياسية / المناطقية / المحسوبية ، فبعد أجبار الرئيس " الشرعي " السابق على نقل السلطة ، الى مجلس القيادة المكون من ٨ أشخاص منتمين الى تشكيلات سياسية وعسكرية ومليشاوية متناقضة في توجهاتها وفي أهدافها ، ومشاريعها ، والذين فرضوا في آخر لحظة من مراحل مؤتمر المشاروات اليمنية – اليمنية برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فجر٧ أبريل ٢٠٢٢م ، فان بعضهم لم يالوا جهدا من التنصل عن الثوابت الوطنية ومخرجات الحوار الوطني الشامل المتفق عليها بين كل القوي السياسية ماقبل الحرب ، وأصبح لكل منهم فصيله العسكري والأمني وألويته التي لا تأتمر الآ بأمر قائدها ولا تتبع مؤسسات الدولة المركزية للشرعية (الدفاع والداخية والخارجية) ، وأنما تأتمر بتعليمات وتوجيهات داعميها سياسيا وماليا وتسليحا ، وأصبح لدينا قوات عسكرة وأمنية بمسميات أحزمة أمنية ، في كل محافظة وقوات دعم وأسناد ، وقوات مكافحة ألأرهاب ، وقوات النخبة الحضرنية والشبوانية ، وقوات العمالقة ، وقوات حراس الجمهورية وقوات درع الوطن ، وغيرها . ولا يتحرج جزء منهم من أن يتدثر بعلم " دولة الجنوب سابقا ، بدلا من علم الجمهورية اليمنية التي يعيشوا في ظلها ، والتي على أساسها تنال الأعتراف الأقليمي والدولي فلذلك ، كيف سيتفق هولاء على أدارة " دولة الشرعية " في ظل هذا التشظي السياسي والأمني والعسكري والأستخباري، ياترى كيف سينجح أي برنامج أو خطة أصلاح أقتصادي مالي ونقدي ومؤسسي في ظل هكذا قيادة متشظيه للدولة . ويكفي أن نشير الى أنه خلال مايقارب العشر سنوات ونيف ، تم تغيير ٥ حكومات من حكومات " الأستاذ خالد بحاج " الى حكومة " الأستاذ سالم صالح بن بريك " وتم تغيير ٥ محافظين للبنك المركزي اليمني من " ألأستاذ منصر القعيطي " الى " ألأستاذ أحمد بن أحمد غالب " وعدد كبير من المحافظين لكل المحافظات وعدد آخر من رؤساء المؤسسات الحكومية ، والسفراء ووكلاء الوزارت والمدراء العموم وغيرهم ، دون أبداء أي أسباب ، بل بعضهم أتهم بالفساد ، ولكن لم يقدم أي منهم لأي مسآله قانونية ، وكأن الأمر، عبارة عن " وشايات " أو تصفية حسابات شخصية أو لتدخل من قبل بعض دول التحالف ، التي أتضح أنها لها " الفيتو " في التعيينات القيادية الكبرى التي يجب أن تنال رضائهم وموافقاتهم المسبقة . لذا يحج أليها معظم المسئولين في الدولة ، ويمكثون معظم أوقاتها فيها أكثر مما يمكثون في عدن أوالمناطق المحررة .

وطبعا وفي ظل هذا الواقع الهش للوضع المؤسسي ، تمادى بعض المسئولون الحكوميون في مختلف المستويات في أصدار التعيينات لوكلاء ولمستشارون ولمدراء عموم خارج عن نطاق قانون الخدمة وخارج عن صلاحيات مستويات القيادات المخولة بتعيين الوكلاء والمدراء العموم بقرارات رسمية جمهورية أو قرارات رئيس مجلس الوزراء ، وبذلك تضخمت هياكل الأجهزة والمؤسسات الحكومية ، ولم يجد بعض المسئولون ، الغضاضه أوالخشية في تعيين أقاربهم أو أبناء مناطقهم في مناصب قيادية داخل وزاراتهم وأجهزتهم ومؤسساتهم ، وهم أصلا من غير موظفي الخدمة المدنية ، ولم يسآلهم أحد على هذه المخالفات ، حتى أضحت في بعض الوزارات والمحافظات عدد كبير من الوكلاء والمستشارين ، يستزفون رواتب بالعملات الأجنبية وسيارات مصفحة وحراسات وغيرها ، كل تشكل عبئا على موارد الدولة ، وهذا يخالف قواعد الأدارة الناجحة فيما يتعلق بحجم وعدد الأفراد التي يستطيع القائد الأداري الناجح أن يتحكم بشكل مباشر بالقيادات التي تحت مسئوليته كالوكلاء . وهيكل محافظة عدن أنموذجا لهذا الأختلال ، وأيضا جوقه فريق الأعلام الحكومي الكبير

المتواجد على الدوام في الخارج ، ويتسلم رواتبه بالعملات الأجنبية ،ويصدر جعجعة يومية عن بعد ، لا تؤثر شيئا في المشهد الأعلامي والسياسي . كل ذلك يشكل عقبات كأداء في أي محاولات للأصلاحات الأقتصادية والمالية والنقدية ، مالم ترافق بأصلاح مؤسسي جذري في كل هياكل مؤسسة " الشرعية "

(ك) المحددات والآثار الناتجة عن تدهور المؤشرات الكلية للأقتصاد الوطني على أمكانية تنفيذ أستدامة خطة الأصلاح الأقتصادي:

سنستعرض عدد محدود من المؤشرات الكلية، والتي تعبرعن أن البيئة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الكلي غير مواتيه لتحقيق نجاح واستدامه للخطة الاقتصادية التي تنفذ الآن مالم يتم معالجة كل المخاوف والتحديات والمحددات المذكورة بالتفصيل أعلاه والى المؤشرات الكلية: -

(١) -النج المحلي الأجمالي بأسعار السوق: بلغ الناتج المحلي الأجمالي 34,731.23 مليار ريال في عام ٢٠٢٤م بينما كان في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣م 26,240.36 و 26,505.90مليار ريال على التوالي بنسبة نمو٣١,٦ % ، و٠,٢ % و ٣٢٪ في الأعوام الثلاثة ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ على التوالي. ولكن هذه الزيادة في عام ٢٠٢٤م ، تحمل انهيار سعر الصرف بين الأعوام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤ م والحقيقة عندما تعادل الناتج المحلي الأجمالي مقوما بالدولار فأن الناتج المحلي الأجمالي في هبوط مستمر خلال الثلاث السنوات الماضية من 23,534 مليون دولار في عام ٢٠٢٢م الى 19,412 مليون دولار في عام ٢٠٢٣م الى 19,101 مليون دولار قي عام ٢٠٢٤م بنسبه نمو وهبوط ٢١,٣ % في عام ٢٠٢٢م عندما كان تصدير النفط مستمرا لمدة ٩ أشهر ونيف، ثم هبطت معدلات النمو في عامي ٢٠٢٣م و ٢٠٢٤م إلى نمو سالب بنسب -١٧,٥٪ و-١,٦ % على التوالي . وسيستمر هذا النمو السالب ، أذا لم تحقق الأصلاحات الاقتصادية نموا ملحوظا في الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٥م وماتلاها من سنوات ، أذا أستدامت هذه الأصلاحات

(٢) – التضخم : بلغ معدل التضخم السنوي لعام ٢٠٢٤م ٣٣,٩ %

(٣) – عجز المالية العامه بلغ في عام ٢٠٢٤م 632.1 مليار ريال بينما كان العجز في العام ٢٠٢٣م مامقداره 1,639.4 مليار ريال

(٤) الدين العام الداخلي : بلغ الدين العام الداخلي في نهاية عام ٢٠٢٤م مامقدارة 7,044.1_مليار ريال منذ سبتمبر ٢٠١٦ م ، وشكل الأقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 6,585.3 مليار ريال بنسبة ٩٣,٤٩ % من أجمالي الدين العام الداخلي ، وباقي الدين بتمويل البنوك التجارية والاسلاميه ، وأذون الخزانه وشهادات الأيداع والصكوك الأسلاميه ، وأذا ما اضفنا الدين العام الداخلي المسجل في صنعاء لما قبل أنتقال البنك المركزي الى عدن ، والذي كان مسجلا ب٤,٨ ترليون ريال ، ليصبح أجمالي الدين العام الكلي ١١,٣٨ ترليون ريال

(٥) – ميزان المدفوعات: أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي التي أعتمد عليها التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠٢٤م بأن الميزان الكلي للمدفوعات قد أظهر عجزا بحوالي 774 مليون دولار ، ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الى عجز في الحساب الجاري بمبلغ 5,074 مليون دولار، وهو ناتج عن ارتفاع فاتورة واردات السلع والخدمات، والتي بلغت 15,483 مليون دولار ، وتشكل ما نسبته ٨١,١ % من الناتج المحلي الأجمالي لعام ٢٠٢٤م ، وتتوزع هذه الواردات ما بين 3,272 مليون دولار لواردات المشتقات النفطية ، و 5,734 مليون دولار لواردات السلع الغذائية الأساسية و 6,477 مليون دولار للواردات الأخرى ، كما يعود هذا العجز من جهة أخرى الى استمرار توقف الصادرات النفطية ، بينما العجز في الحساب الرأسمالي والمالي بلغ 93 مليون دولار، وهو بسبب عدم وجود أي تدفقات ماليه ، لينعكس ذلك سلبا على الاحتياطات الأجمالية للبنك المركزي.

٤. الخلاصة:

ان خطة الأصلاح الأقتصادية التي أعلنت ، وبداء تنفيذها ، لها أهداف نبيله ، وتنفذ بحماس وتفاعل شعبي مؤيد لها بشكل مطلق بقيادة رئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي اليمني وبتنسيق وثيق بينهما وريما بدعم رئاسي متحفظ من بعض الأعضاء كما أسلفنا ذكره ، ولكن كما يبدو من البيانات والأخبار التي سمعناها من قبل بعض دول التحالف ومن بعض دول المجتمع الدولي ، والمنظمات ألأقليمة والدوليه خلال اليومين الماضيين بأن هذه الخطة ، ستدعم ، من قبل هذه الدول ، في ضؤ التقدم المحرز في تنفيذ خطواتها ، وأزالة كل العوائق والتحديات والمخاوف التي ذكرناها بالتفصيل في هذه الوثيقة وهي عوائق حقيقية ، ويجب الأعتراف بها وأزالتها ، وهي لاشك صعبه ومتشعبه ، وتحتاج الى وحدة موقف من كل مستويات القيادة في منظومة سلطة الشرعية ، ومن قبل كل الأجهزة والكيانات الحكومية والسياسة والمجتمعية والعسكرية والأمنية، ومنظومة الضبط القضائي وحماية القانون بماقيها المجالس النيابية المركزية والمجالس المحلية على مستوى المحافظات . وطبعا ستكون هناك مقاومة من أصحاب المصالح والنفوذ الذين تتعارض مصالحهم مع تنفيذ هذه الخطة ، ولكن ما يطمئننا بأن دولة الأخ رئيس الوزراء والأخ محافظ البنك المركزي ، لا يدخرون جهودا على مدار الساعة لحشد الجهود للحصول على الدعم والمساند للخطة ، بل اعلن اليوم عن خطة استراتيجية لأقامه نموذج للأصلاح الأقتصادي في محافظة حضرموت .

وأرجوا أن تفهم وثيقتي هذه التي عبرت عن وجهة نظري بشأن الخطة الأقتصادية ، بأنني غير مشكك بها وأنما داعما لها بكل جوارحي ، ولكن يجب أن اصدقكم القول بكل التفاصيل التي أراها يأنها ممكن أن تقوض أمكانية أستدامتها ونجاحها . وقد بذلت جهد كبيرا للحصول على أدق المعلومات والبيانات لتسند وجهة نظري ، من المصادر الموثوقة الرسمية من كل المصادر الرسمية في الداخل اومن المصادر الخارجية (التقاريرالدولية من صندوق النقد الدولي واليبنك الدولي) ومن الدراسات والأبحاث والتقارير التي كنت قد أعددتها من سابق ، وقدمتها لعدد من التجمعات النخبوية المشارك فيها والتي نشرتها على وسائل التواصل الأجتماعي أو في الصحف ، وأيضا الاستفادة من بعض كتابات الأكاديميون الذبن يعملون في الشأن الأقتصادي والتنموي، وبالذات الذين قاموا بالمسوحات النقديه .

وختاما ، فأني أكرر دعوتي ، بأنه فاض الكيل بالشعب اليمني من تحمل أكثر من ١٠ سنوات عجاف من معاناة الحرب ، واطلب من كل العقلاء والحكماء في اليمن ، أن يضعوا مصلحة الشعب اليمني ، فوق كل الأعتبار ، وأن يطالبوا بهدنة أقتصاديه بين طرفي النزاع ، على الأقل في المجال الأقتصادي والمالي والنقدي ، وينهي الأنقسام النقدي، وحركة تنقل البضائع والسلع وغيرها من المنغصات لحركة الأموال والبضائع على قاعدة لاضرر ولا ضرار ، على أن تكون تحت أشراف أممي وأقليمي . وقد قدمت مشروعا سابقا بهذا الصدد ، يمكن أعاد طرحته ، أذا وجدت القناعة برفع الضرر عن جموع الشعب اليمني .

أنتهى